

دراسة في التفكير اللغوي التركيب لنحاة العرب

بقلم: مامان رومان، الماجستير

Abstrak

Mempelajari struktur kata atau kalimat sangat diperhatikan sekali oleh para ulama bahasa sejak dahulu hingga sekarang, bahkan sebuah keharusan untuk mempelajarinya, terutama dalam pelajaran-pelajaran bahasa lama karena ulama-ulama dahulu dalam menuliskan bukunya tidak disertai dengan harakatnya secara jelas, yang kemudian pembelajarannya beralih menjadi pembelajaran nahwu.

Tentang “struktur” banyak sekali para ulama bahasa yang mendefinisikannya baik secara bahasa maupun istilahnya, Al-Jurjani mengatakan struktur adalah: “mengumpulkan huruf menjadi sebuah kata” sedangkan Al-Kafawi berkata struktur yaitu: “menyusun bagian-bagian berbeda menjadi satu sesuatu” serta ada juga yang berpendapat bahwa struktur adalah: “ucapan yang disusun oleh dua kata atau lebih yang dapat dipahami baik secara kongkrit atau tidak”.

الكلمات الأساسية: التركيب والجملة والنظام اللغوي.

أ. مقدمة

اهتم الباحثون منذ القديم حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومناهجهم بدراسة التركيب أو الجملة، ولم تكن هي نقطة البدء في الدراسات اللغوية القديمة، إذ أنهم لم يحددوا الصور الشكلية للتركيب العربي تحديدا دقيقا حيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلا نحويا لها، غير أنه من الواجب على الدارسة التركيب العربي، أن يعتمد على ما قدمه القدماء من دراسات لغوية.

ب. مفهوم التركيب

يرد التركيب في اللغة على معنى علوّ شيء على شيء، يقول ابن منظور: ركب الدابة يركب ركوبا: علا عليها.^١ ويفيد التركيب كذلك الضم والالتئام في نظام واحد، فركب الشيء "إذا ضمه إلى غيره فصار شيئا واحدا. يقال: ركب الفص في الخاتم، وركب الكلمة أو الجملة.^٢

وقد انتقل المعنى اللغوي إلى المعنى الإصطلاح، فصار معنى التركيب: تأليف الشيء من مكوناته البسيطة ويقابله التحليل.^٣ ويبين الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة، هو جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة.^٤ كما يبين الكفوي أن علاقة مصطلح التركيب بكل مصطلحي التأليف والترتيب، يقول: التركيب هو ضم الأشياء مؤتلفة أم لا، مرتبة أولا، فالمركب أعم من المؤلف، والمرتب مطلقا.^٥ إذ التركيب هو بناء متكامل ومترابط الأجزاء أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد.^٦

^١ ابن منظور، ج ١، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٨م. ص: ٤٣٨

^٢ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط مادة، ر ك ب: ج ١، مصر: دار المعارف، ١٩٧٣م. ص: ٣٨١.

^٣ المرجع السابق، ص: ٣٨١

^٤ الجرجاني، محمد، التعريفات، ضبط وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، القاهرة، دار الكتاب المصري

وبيروت: دار الكتاب اللبناني. ١٩٩١. ص: ٧١

^٥ الكفوي، الكليات. ص: ٢٨٨

^٦ الحلو، د. عبده، معجم المصطلحات الفلسفية: فرنسي - عربي، بيروت: مكتبة لبنان. ١٩٩٤. ص: ١٧٤

وقيل التركيب هو قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء كانت الفائدة تامة، مثل: ذهب محمد إلى الجامعة، أم ناقصة، مثل: نور الشمس و الإنسانية الفاضلة و إن رجعت فاطمة.^٧

ج. التركيب الاسنادي أو الجملة في النظام اللغوي عند العرب

الإسناد هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على محمد بالاجتهاد في المثل:

١. محمد مجتهد

٢. ذهب فاطمة

والمحكوم به يسمى مسندا، والمحكوم عليه يسمى مسندا إليه. إذ لفظ محمد من التركيب السابق يسمى مسندا إليه لأنه أسند إليه المجتهد وحكم عليه به، و لفظ مجتهد يسمى مسندا لأنه اسند إلى محمد وحكم عليه به. وكذلك في المثال الثاني فلفظ ذهب مسند و فاطمة مسند إليه.^٨

١. الجملة عند سيبويه

إن مصطلح الجملة عند سيبويه لم يرد صراحة في كتابه، إلا أن أغلب الدارسين أجمعوا على أنه لم يعرف الجملة، ولم ترد في كتابه مصطلحا، وإنما وردت في عدة مواضع منه، بمعناها اللغوي، وقد تردد في كتابه ذكر مصطلح الكلام كثيرا بمعاني مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث، وبمعنى النثر وبمعنى

^٧. الشيخ مصطفى غلايني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية. ١٩٨٧. ص: ١٢

^٨. المرجع نفسه: ١٣

اللغة، وبمعنى الجملة أيضا. فيقول: هذا باب الإستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، محال كذب. وأما المستقيم الحسن فتقول: "أتيتك أمس وسأتيك غدا" وأما المستقيم الكذب فتقول: "حملت الجبل وشربت ماء البحر" وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: "قد زيدا رأيت"، و "ك" زيد يأتيتك" وأشبه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس".

٢. الجملة عند المبرد

لقد استفاد المبرد من الدراسات اللغوية عند سيبويه، وذلك بحكم العامل التاريخي كونه تفتن للنقائص التي كانت في كتابه، إذ يعد المبرد أول من استعمل مصطلح الجملة كما نعرفها نحن، إلا أنه من الدارسين الذين يرون أن مصطلح الجملة والكلام مترادفان أي أنهما شيئا واحدا. يتفق الدارسون على أن أبا العباس المبرد أول من استخدم مصطلح الجملة، وذلك حينما تعرض للحديث عن الفاعل فيقول: وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو الفعل والجملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الإبتداء والخبر إذا قلت: "قام زيد، بمنزلة قولك: القائم زيد".

ويبدو من خلال التعريف أنه اشترط في الجملة، أن يحسن السكوت عليها، وتؤدي الفائدة للمخاطب، وهذا ما ركز عليه تلميذه ابن السراج، الذي استخدم مصطلح الجمل المفيدة، إذ يقول: والجمل المفيدة على ضربين، إما فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر.

كما اعتبر المبرد مثلما اعتبر سيبويه، أن الجملة الإسمية، هي الأصل لأن الأخرى بمنزلتها لأنك إذا قلت مثلا: "زيد منطلق" فإنك تستطيع أن تقول: "رأيت زيدا منطلقا".

أما أقسامها عنده إذا كان مصطلح الجملة قد ورد صراحة عند المبرد في كتابه المقتضب على العكس مما هو الحال عند سيبويه، إلا أنه لم يذكر تقسيما صريحا، غير أن الدارسين حاولوا استنتاج تقسيما لها انطلاقا من التعريف الذي ذكره في قوله: وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفعل والفاعل بمنزلة الإبتداء والخبر، إذ قلت: "قام زيد".

فمن خلال التمثيل يتبين لنا أن الجملة عنده قسمين:

(١). فعلية مثل قوله: "قام زيد" وهي التي صدرها فعل.

(٢). واسمية مثل قوله: "القائم زيد" وهي التي صدرها اسم.

وقد أشار المبرد إلى قضية المسند إليه وجعلهما شرطا في الجملة، لكي تحصل الفائدة للمخاطب، ففي باب المسند والمسند إليه يقول: فالابتداء نحو قولك "زيد" فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبر به عنه، فإذا قلت: "منطلق" أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكان الفائدة للسامع في الخبر. فمن خلال حديثه عن قضية المسند والمسند إليه، يتبين لنا أن المسند والمسند إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر. فلا بد للمبتدأ من خبر في الجملة الإسمية، كما لا بد للفعل من فاعل في الجملة الفعلية، فقولنا مثلا: "زيد" لا تحصل الفائدة للمخاطب دون أن نلحقها بخبر.

لقد عرف أحمد ابن فارس الكلام، في باب القول من حقيقة الكلام فيقول: زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا: "قام زيد، وذهب عمرو". وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى. فيرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في هذا الشأن أن الحروف في التعريف الثاني هي الكلمات كما يرى كذلك بأن الكلام والجملة عند أحمد بن فارس مترادفين، فيقول: ويبدو من التعريفين اللذين أوردهما ابن فارس، أن مدلول الكلام مطابق للجملة، لأن تمثيله يشير إلى ذلك صراحة.

ولنا أن نفهم أن الفهم في التعريف الأول هو الفهم الحاصل من جملة مفيدة، وإن كان لم يشترط التركيب. فقد يكون المسموع المفهوم كلمة واحدة مثلا، ولكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما يؤديه مجموعة كلمات، وفي محاولة ابن فارس التوفيق بين التعريفين اللذين أوردهما كان دقيقا عندما قال هذه العبارة العلمية لا يكاد ونحن بعد لا نرى أن هذين التعريفين متقاربان كما رأى ابن فارس لأن أولهما لا يشترط مجموعة حروف أي كلمات، ولا يشترط الإسناد أو التأليف وهو تعريف دقيق، أما الثاني فهو يشترط أن يكون الكلام أو الجملة مؤلف من حروف وهذا التعريف مع صحته يدفع بالدارس أن يقدر ويؤول عندما يجد جملة مفيدة من حرف واحدا مثلا حتى يكون الكلام حروفا مؤلفة.

ولم يعط أحمد ابن فارس تقسيما صريحا للجملة، وهذا راجع ربما إلى كون دراساته اللغوية لم تكن ممنهجة، ولم يكن يقصد الدراسة العلمية للغة، وإنما كان همه جمع شتلتها لذلك لم تكن مستفيضة، إلا أن المتمعن في دراساته

يجده قد تحدث عن المبتدأ والخبر، كما تحدث عن الفعل والفاعل والمفعول به، وهو ما دفعنا إلى أن نقول بأن الجملة العربية عنده قسمان، اسمية وفعلية كما عدها المتقدمون عنه أمثال سيبويه والمبرد.

فنجده تحدث عن المبتدأ والخبر، وذلك في باب جمع شيئين في الابتداء بهما و جمع خبرهما، ثم يرد كل مبتدأ به خبره فيقول: من ذلك قول القائل: إني وإياك على عدل أو على جور، وهذا في كلامهم وأشعارهم كثير. كما نجده قد تحدث عن الفعل والفاعل، وذلك في باب إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة، فيقول: ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة فيقولون: "أراد الحائط أن يقع".

٣. الجملة عند زمخشري

أما الزمخشري قد سوى بين الكلام والجملة، وجعلهما شيئا واحداً، ويظهر ذلك من خلال قوله: الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى جملة. ومن الواضح أن الزمخشري من خلال تعريفه، يحصر الجملة في صورتين اثنتين، ويضيق نطاقها، فهو من خلال هذا التعريف قد اشترط الإسناد في هذه الجملة، وفي هذا إشارة للتركيب الذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة، وذلك لا يحصل إلا في اسمين نحو: الجو جميل، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه، قد يكون خبراً، من فعل واسم نحو: قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبراً والاسم مخبراً عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبراً ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه.

ولقد جعل الزمخشري، الجملة العربية، أربعة أقسام، فيقول: والجملة على أربعة أضرب، فعلية واسمية وشرطية، وظرفية وذلك نحو: زيد ذهب أخوه، وعمر أبو منطلق، وعمر إن تعطيه فيشكر، وخالد في الدار.

٤. الجملة عند ابن هشام

أما الجملة عند ابن هشام فيعتبر أول من خصص بابا للجملة، في كتابه مغني اللبيب، حيث فرق بين الكلام والجملة وبين أن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص، فحكم بالتوهم على من قال بالترادف بين الكلام والجملة. ويعرف ابن هشام الجملة بقوله: الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن فعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ والخبر "كزيد قام"، وما كان بمنزلة أحدهما. وينظر من خلال تعريفه للكلام والجملة، أنهما ليستا مترادفتين كما يتوهم الكثير من الناس، فالجملة أعم من الكلام إذ أن شرطه الإفادة، بخلاف الجملة، إذ لا يشترط فيها الإفادة فجعل ابن هشام الكلام أعم من الجملة، وعلى هذا الاتجاه إن كان المركب لإسنادي مستقلا بنفسه ومفيدا فائدة يحسن السكوت عليها، سمي كلاما وجملة، كقولنا مثلا: "المطر منهمر"، أما إذا قلنا: "سرنا والمطر منهمر"، فقولك: "المطر منهمر" لا يعد كلاما، لأنه ليس مستقلا بنفسه، ولم يقصد لذاته، إذ لم يرد الإخبار بانهمار المطر، وسمي ذلك جملة، ومعنى ذلك أن المركب لإسنادي إذا كان جزء من تركيب أكبر، سمي جملة، ولا يسمى كلاما، فكل كلام جملة وليس كل جملة كلام.

ولقد قسم ابن هشام، وتبعه السيوطي، الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الإسمية والفعلية، والظرفية وأشار إلى أن الزمخشري وغيره أضافوا قسما رابعا وهو الجملة الشرطية ولم يوافق على هذه الزيادة، اعتقادا منه بأنها من قبيل الفعلية، وقد عرف كل قسم من هذه الأقسام كما يلي:

أولا: الجملة الاسمية: وهي كل جملة صدرها اسم صريح نحو: "زيد قائم" أو مؤول نحو: قوله تعالى: وأن تصوموا خير لكم.^٩

ثانيا: الجملة الفعلية: وهي كل جملة صدرها فعل، سواء أكان هذا الفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا، وسواء أكان متصرفا أو جامدا، أو تاما أو ناقصا، وسواء كان مبنيا لفاعل أو مبنيا للمفعول، ومن أمثلة ذلك قولنا: قام زيد، فالجملة هنا فعلية، فعلها(قام)، وهو فعل ماض متصرف مبني للفاعل. و(يضرب عمر) جملة فعلية، فعلها (يضرب) وهو فعل مضارع متصرف مبني للفاعل. وكذلك قولنا: (إضرب زيدا) جملة فعلية فعلها(إضرب) وهو فعل أمر مبني للفاعل.

ثالثا: الجملة الظرفية: وهي كل جملة صدرها ظرف أو جار ومجرور، نحو: "أعندك زيد" وفي الدار زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ ولا مخبرا عنه بهما، وذكر ابن هشام أن الزمخشري يستشهد بقوله: "في الدار" من قولك: "زيد في الدار" وهو مبني على الاستقرار المقدر فعل لا إسم وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير بعد أن عمل فيه.

^٩ . القرآن. البقرة، الآية: ١٨٣

يركز ابن هشام في تقسيمه هذا على المسند والمسند إليه، حيث يقول: مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، قلا عبرة بما تقدم عليهما من حروف، فالجملة من نحو: أقام زيد، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائم. إسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: "كيف جاء زيد"، ومن نحو قوله تعالى: فبأي آيات الله تذكرون.^{١٠}

ومن بين التقسيمات التي أوردها ابن هشام للجملة تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى فعرفهما في قوله:

أ) الجملة الصغرى: هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل نحو: "إن زيدا قام أبوه"، أو في حال إسمية كانت أو فعلية. والمقصود هنا بـ "مبتدأ في الأصل" هو دخول أحد نواسخ الإبتداء عليه نحو: "محمد زاد وزنه". فالجملة "زاد وزنه" جملة صغرى مخبر بها عن المبتدأ بعد دخول لعل ناسخ الإبتداء، والمقصود بـ "في الحال إسمية كانت أو فعلية" أي تكون هذه الجملة حالة التكلم إسمية أو فعلية.

ب) الجملة الكبرى: وهي الإسمية التي يكون خبرها جملة، كـ "زيد قام أبوه" و "زيد أبوه قائم". فجملة "قام أبوه" صغرى لأنها خبر عند "زيد" وجملة "زيد أبوه قائم" كبرى لأن خبر المبتدأ فيها جملة.

^{١٠}. القرآن. غافر، الآية: ٨١

٥. الجملة عند مهدي المخزومي

يعد مهدي المخزومي من الدارسين المحدثين اللذين تناولوا الجملة العربية، فحاول أن يقدم تصورا جديدا للجملة، فرمى النحاة العرب بالخلط والجهل والإضطراب، ولكنه مع هذا دار في إطارهم، ولم يخرج عن ما رسموه وكل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض نحاتها السابقين بل إننا نجد أن فهمه للجملة فيه تصورا عن فهم بعض النحاة الأولين فابن جني مثلا يعرف الجملة بأنها كل لفظ مستقلا بنفسه مفيدا لمعناه، دون أن يشترط لذلك شروطا معينة، غير الاستقلال والإفادة، فنجد المخزومي يتفق مرة مع هذا الفهم حين يعرف الجملة بأنها: الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات.

عرف مهدي المخزومي الجملة العربية بقوله: هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد، وهي المركب الذي يبين المتكلم به صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع.

من خلال تعريف المخزومي للجملة، نجده يشترط الإسناد كمقوم من مقوماتها، فالتركيب الذي لا إسناد فيه "أسلوب خاص"، كالنداء يسميه "المركب اللفظي". فهو يقول عن النداء: وخلاصة القول أن النداء ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية وإنما هو مركب غير لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك. وقد جعل المخزومي كل تركيب غير إسنادي مفيد مركبا لفظيا.

واشترط المخزومي الإسناد أساسا تقوم به الجملة قد خذله في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط، لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط، كل منهما جملة تحقق فيها شرط الإسناد ومع ذلك لم يكتمل معنى كامل، والفائدة يحسن السكوت عليها، تراجع بعض التراجع فقط فقال: ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي، والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الإنشطار، لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع.

وسمى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب عبارة أي عبارة الشرط وعبارة الجواب. أما أقسام الجملة فقد بنى مهدي المخزومي تقسيمه للجمل بحيث طبيعة المسند وجعلها ثلاثة أنواع: الجملة الفعلية والجملة الإسمية والجملة الظرفية، وسنحاول فيما هو آت تبيان كل نوع منها:

أولا: الجملة الفعلية

وهي التي يكون فيها المسند دالا على التجدد والتغير، أو بعبارة أخرى، هي التي يكون فيها المسند فعلا؛ لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره وذلك نحو: "قام خالد، ويقوم خالد، وخالد يقوم".

ثانيا: الجملة الإسمية

وهي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون المسند فيها فعلا، وذلك نحو: "محمد أخوك و الحديد معدن". فكل من أخوك ومعدن، دالان هنا على الدوام، أي دوام اتصاف المسند إليه

بهما، لأن الأخوة ثابتة لمحمد لا تتغير، ولا تصير من حال إلى حال ، ولأن المعدنية وصف ثابت للحديد، لا تتغير، فكل من هاتين الجملتين: جملة إسمية.

ثالثا: الجملة الظرفية

وهي الجملة التي يكون المسند فيها ظرفا أو مضافا إليه بالأداة نحو: "عند زيد نمو" و "أمامك عقبات"، ونحو قوله تعالى: أفى الله شك،^{١١} وقولك: "في دار رجل". هذه الجمل وأمثالها ليس فعلية، لأن الفعل لا يظهر فيها، وليست إسمية، لأن الإسمية، ما كان فيها المبتدأ أو المسند إليه فيها صدرا، ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه، كأن يحظى باهتمام المتكلم وعنايته، وتقدم المسند في هذه الجمل، ليس طارئا، ثم أن المسند فيها يشير إلى الكينونة العامة أو الوجود العام، مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب منها إلى أن تكون إسمية، كل هذا يجعل هذه الجمل بين لا هي إسمية ولا هي فعلية.

وإذا عدنا للنظر في التقسيم الذي أورده المخزومي للجملة نجده يلجأ إلى النظر العقلي الذي عابه على النحاة القدامى، في اعتبارهم كلا من ركني الشرط "جملة" فبعد أن تفضل عليهم وأقرهم على تقسيمهم للجملة إلى إسمية أو فعلية ووصفه بأنه تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي استدرك في الحال، ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية من الإسمية.

ووصف هذا التحديد بأنه تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض و تتمثل سذاجتهم في أنهم عدوا، جملة، مثل "البدر طلع" جملة

^{١١}. القرآن. إبراهيم، الآية: ١٠

إسمية وهو يعدها جملة فعلية لأن الفعلية عنده هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا لا متجددا أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا.

ويرمي بذلك إلى أن الفاعل يجوز أن يتقدم على فعله فهو بهذا الرأي يوافق الكوفيين والأخفش وقد رد المبرد باعتباره ينتمي إلى المدرسة البصرية على هذه الدعوة بقوله فإذا قلت: "عبد الله قام"، "عبد الله"، رفع بالإبتداء و "وقام" في موضع الخبر وضميره الذي في قام فاعل، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع "عبد الله" بفعله فقد أحال من جهات منها أن "قام" فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشتراك نحو: "قام عبد الله وزيد" فكيف يرفع عبد الله وضميره، وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك، وذلك قولك: "عبد الله قام وأخوه"، فإنما ضميره في موضع أخيه.

كما سوى المخزومي بين ثلاثة نماذج تحت اسم الجملة الفعلية ف: "طلع البدر"، "البدر طلع"، "انكسر الزجاج"، كلها من الجمل الفعلية والمسند في كل منها فاعل. كما أن تحديده للجملة الإسمية لم يخرج عن إطار النحاة القدامى؛ في التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو بعبارة أوضح هي التي يكون المسند فيها اسما.

وخلاصة القول أن المخزومي قد أسرف في رمي النحاة بالخلط والجهل والإفساد دون أن يقدم البديل في الكثير من الحالات، مع أنه لم يخرج عنهم في كثير، اللهم إلا ما سماه "مركبا لفظيا" فلا هو جملة إسنادية ولا غير إسنادية.

٦. الجملة عند خليل أحمد عمايرة

لقد فرق خليل أحمد عمايرة بين الكلام والجملة، فهو بذلك يخالف الزمخشري وابن يعيش ومن تبعهما، كما يخالف ابن هشام ومن سار على نهجه في أن الكلام أخص من الجملة وهي أعم منه، وقد عرفها بقوله أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد لمعنى يحسن السكوت عليه)، "فقام زيد"، و"زيد مجتهد"، جملة، و"صه" جملة و"وإن تدرس تنجح"، جملة و"والله أن محمدا لرسول"، جملة؛ ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبنتها كلها معنى يحسن السكوت عليه ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى.

أن الكلام عنده هو: تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما هو في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله والشعر والنثر كلام العرب.

أقسامها : لقد اعتبر خليل أحمد عمايرة، أن اللغويين القدامى اعتمدوا في تقسيمهم للجملة اعتمادا كلياً على الشكل أو المبنى دون المضمون أو المعنى، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وكان من نتائجه أيضاً الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الإسمية أو الفعلية دون أن تقبلها، ودون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو ما يستفاد منه، كما في: "هيهات العقيق"، التي هي جملة فعلية مع أنهم يسمون "هيهات" اسم فعل، ومع أنها لا تقبل علامات الاسمية ولا علامات الفعلية ولا تشير إلى حدث أو زمن، ولا علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها.

فهو يرى بأن هذا التحديد الذي جاء به النحاة لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية، فهناك كثير من الجمل التي صدرها إسم ولكنهم

أدرجوها في الفعلية، وأخرى صنفوها فعلية في حين أن لا فعل في صدرها، وهي التي يتصدرها الحرف عاملاً أو مهملاً نحو: "إن الله عليم"، "لا خير يطلب من منحرف"، "هل ينجح الكسول".

وقد قسمها إلى قسمين وهما الجملة التوليدية الإسمية، والجملة التوليدية الفعلية:

- أولاً: الجملة التوليدية الإسمية: فيقول: ولها أطر نحصر أهمها فيما يلي:
- (أ). إسم معرفة + إسم نكرة كقولنا: "الجو جميل".
- (ب). إسم استفهام + إسم معرفة نحو: "كيف الحكم".
- (ج). شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة، نحو: "اليوم خمر"، "في الدار زيد".

- ثانياً: الجملة التوليدية الفعلية: فيقول: "ولها أطر نحصر أهمها فيما يلي:
- (أ). فعل + إسم أو ما يسد سده ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر نحو: "قام زيد"، "أجلس".
- (ب). فعل + إسم + إسم (أو إسم مقترن بحرف جر). نحو: "شرح الأستاذ الدرس"، و"خرج المصلون من المسجد".

د. الاختتام

من خلال دراستنا للجملة عند بعض القدامى تبين لنا أنهم قد اتفقوا في تحديد مفهومها، بأنها هي: الكلام المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، كما أنهم اشتروا الإسناد في الجملة، وعدوه الركن الأساسي في بناء الجملة، فلا بد للفعل من فاعل، كما أنه لا بد للمبتدأ من خبر، غير أنهم اختلفوا في التفريق بين مفهومها ومفهوم

الكلام، فمنهم من عدها وجهين لعملة واحدة، وهو ما نجده عند كل من سيبويه والمبرد وأحمد بن فارس، والزمخشري، وخالف ابن هشام هذا الرأي واعتبر أن الجملة أعم من الكلام إذ أن شرطه الإفادة بخلافها، كما نجدهم لا يتفقون في تقسيماتهم للجملة، فالقدا مي الأوائل اعتبروها قسمين: إسمية وفعلية، أما المؤرخون فقد زادوا أقساما أخرى، فالزمخشري عد الظرفية و الشرطية من أنواع الجمل بينما عد ابن هشام الظرفية من أنواع الجمل، وأضاف تقسيما آخر للجملة هو الجملة الصغرى والجملة الكبرى. فالبصريون أمثال سيبويه والمبرد قسموا الجملة بحسب ما يتصدرها فقد عدوا من مثل (محمد قام) من قبيل الإسمية، في حين عدها الكوفيون من قبيل الفعلية لأنهم اعتبروا محمدا فاعلا مقدما لذا فقد اعتمدوا في تصنيفهم لأنواع الجمل على قضية المسند والمسند إليه.

المراجع

القرآن الكريم

ابن منظور، ج ١، بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٨م.
مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط مادة، ر ك ب: ج ١، مصر: دار المعارف، ١٩٧٣م.

الجرجاني، محمد، التعريفات، ضبط وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، القاهرة، دار الكتاب المصري وبيروت: دار الكتاب اللبناني. ١٩٩١
الحلو، د. عبده، معجم المصطلحات الفلسفية: فرنسي - عربي، بيروت: مكتبة لبنان. ١٩٩٤

الشيخ مصطفى غلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية. ١٩٨٧
أ.د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ٢٠٠٦
د. محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، ١٩٨٩
حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة السادسة، دار المعارف، ١٩٨٣
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، طهران - إيران.